

الخصائص

لا أن القلب إنما وجب فيه بعد العلمية وقد كان قبلها وهو جنس نكرةٌ صحيحاً ويؤنس بهذا أيضاً أن الإعلال في هذا النحو هو الاختيار في الأجناس فلمّا سبَق القلب الذي هو أقوى وأقيس القولين سمّى به فعلاً فبقي بعد النقل على صُورته ومثل ذلك ما نقوله في عِيينة أنه إنما سمّى به مصغراً فبقي بعد بحاله قبل ولو كان إنما حُقِّر بعد أن سمّى به لوجب ترك إلحاق علامة التانيث به كما أنك لو سمّيت رجلاً هندا ثم حُقِّرت قلت هُنْدَيْد ولو سمّيته بها محقّرة قبل التسمية لوجب أن تُقَرَّرَ التاء بحالها فتقول هذا هُنْدَيْدَة مقبلاً هذا مذهب الكتاب وإن كان يونس يقول بصدّه ومنها أنا لسنا نقول إن كلَّ عِلْمٍ فلا بدّ من صحّة واوه إذا اجتمعت مع الياء ساكنةً أو لاهما فيلزّما ما رمت إلزامنا وإنما قلنا إذا اجتمعت الياء والواو وسبقت الأولى منهما بالسكون ولم يكن الاسم عِلْمًا ولا على تلك الأوصاف التي ذكرنا فإن الواو تقلب ياء وتدغم الياء في الياء فهذه عِلْمَةٌ من علل قلب الواو ياء فأما ألا تعتلّ الواو إذا اجتمعت مع الياء ساكنه أو لاهما إلا من هذا الوجه فلم نقل به وكيف يمكن أن نقول به وقد قدّمنا أن الحكم الواحد قد يكون معلولاً بعليتين وأكثر من ذلك وتضمّندنا أن نفرد لهذا الفصل باباً . فإن قلت ألسنا إذا رافعناك في صحّة حَيّوة إنما نرفع إلى أن نقول إنما صحّت لكونها علماً والأعلام تأتي كثيراً احكامها تخالف أحكام الاجناس وانت تروم في اعتلاك هذا الثاني ان تسوي بين احكامهما وتطرّد على سمّاتٍ واحد كلاهما